الاشتراكيّة الناصريّة
إطارها النظري

فايز صايغ

سيظهر في غضون ١٩٦٥ نص مطول لهذه المقالة، باللغة الانكليزية ، في عدد قادم من « اوراق سينت انطوني » (« شؤون الشرق الاوسط») عن مطبعة جامعة اكسفورد . وسيحوي النص المطول ، بالاضافة الى الجزء الاول المنشور هنا ، جزءاً ثانياً يبحث في نظريات الرئيس عبد الناصر في وسائل تحقيق الاشتراكية ، وجزءاً ثالثاً يتناول نظرياته حول الاجراءات الاستثنائية اللازمة في مرحلة التحول الاشتراكي .

تتكون الظاهرة المتعددة الجوانب ، التي يدعوها البعض بالناصرية ، من عدة عناصر . فالناصرية ، داخل الجمهورية العربية المتحدة ، تبدّل ثوري ونظام جمهوري ونمو اقتصادي مخطط وعداء للاقطاع واشتراكية. وهي، في العلاقات العربية، نزعة نحو التكتل والتوحيد السياسي. وتعبّر الناصرية عن نفسها، في علاقات البلاد مع العالم الخارجي، بمعارضة الاستعمار و « الاستعمار الجديد » والقواعد العسكرية الاجنبية ومناطق النفوذ للدول الكبرى، وبالتضامن الاسيوي – الافريقي و « الحياد » .

قام عبد الناصر ، في السنوات الاثنتي عشرة التي مرت منذ ان برز كقائد وطني ، بخطوات بارزة نحو تحقيق كل من هذه الاهداف . وكثيرا ما كان دوره في السير نحو هذه الاهداف دور الرائد، ليس في بلاده فقط بل في العالم العربي بأسره. ولكن، مع انه اقدم على ولوج طرق جديدة ورسم حدود جديدة ، فانه قلما سار في اتجاهات لم يدع الكثيرون من مواطنيه ومن سائر العرب اليها من قبل . فقد تولى عبد الناصر تنفيذ ما تمناه عرب كثيرون منذ وقت طويل ، في كل مجرى من مجاري عمله السياسي، سواء أكان ذلك اصلاحا زراعيا او اشتراكية او وحدة عربية او حيادا . ولكل عنصر من عناصر الناصرية آراء وامانٍ واحلام عربية سابقة. غير ان هذه ظلت احلاما وامانيا الى ان نجح عبد الناصر في تحويلها الى واقع ملموس . فانه هو الذي ردم ما بين الامـاني العربية واشكالها المحققة . وهو الذي اتخذ القرارات واشرف على التنفيذ – واختار، بذلك، الوسائل وصاغ الخطط الحقيقية للبناء .

لقد ترجم عبد الناصر ، بادائه دور محقق الامال العربية القومية (ذلك الدور الحاسم تاريخيا) الافكار النظرية الى حقائق مجسدة ، واعطاهـــا ، في سياق هذا العمل ، شكلا متميزا ومعالم خاصـة . فان معظم الافكار القومية العربية بقيت غير متبلورة الى ان قام عبد الناصر . واذ امّن عبد الناصر لهذه الاهداف القيادة المطلوبة لتحقيقها ، امّن ايضا الشكل والمحتوى للمؤسسات والانظمة التي تحققت الاهداف بها . فالقومية العربية ،اذاً ، لا تدين لعبد الناصر باشرافه — كقابلة — على مولد اهدافها ، فقط ، بل تدين له ايضـــا بصياغة محتوياتها العقائدية، وتحديد المعالم الكيانية المميزة لافكارها الرئيسية .

يصدق هذا القول ، بشكل خـاص ، على الاشتراكية كعنصر اســـاسي في القومية العربية الثورية التي تسود العالم العربي اليوم . لم يكتف عبد الناصر بتحقيق الاهداف ، بل وضع الاسلوب ايضا ونحت المؤسسات فحدد ، في الوقت نفسه ، معنى « الاشتراكية العربية » ذاتها .

الاشتراكية والثورة المزدوجة

الاشتراكية احدث العناصر التي تتكون « الناصرية » منها . ففي العيد التاسع للثورة المصرية، في تموز (يوليو) ١٩٦١ ، قدم عبد الناصر برنامجه الاشتراكي رسميا. وفي ايار (مايو) التالي ، فقط ، وضع واعلن الاطار النظري لاشتراكيته .

يثير هذا عددا من الاسئلة : هل كان عبد الناصر اشتراكيـــا طول الوقت منذ ان اعد انقلاب ١٩٥٢ ؟ وهل كان ذلك الانقلاب ، اذاً، قد خُطط كبداية لثورة اشتراكية؟ واذا كان الامر كذلك ، فلماذا انتظر عبد الناصر تسع سنوات قبل ان يشرع في اعلان اشتراكية الدولة والمجتمع ؟ ولمـاذا بقي طيلة هذه السنوات العديدة صامتـــا عن غايته النهـــائية ؟ ام هل كان عبد النـاصر ، من الجهة الاخرى ، حديث الايمان بالاشتراكية، اعتنقها بعد فترة من التردد ثم اخذ على عاتقه مهمة تحويل المجتمع حسب متطلبـات ايمانه الجديد— مستعملا كل الدينامية الموجودة في شخصيته، وكل الغيرة المعروفة عن المؤمنين الجدد؟ واذا صح ذلك ، فمتى حصل هذا الاعتناق للمذهب الجديد ، وتحت اية مؤثرات ، واعجابا باي مظهر من مظاهر الاشتراكية ؟ وهل كان اعتناقه الاشتراكية كاملا : هل وصل سير تفكيره الى نقطـة جمود ؟ واذا لم يكن الامر كذلك ، فما مدى امكان استمراره في النمو ضمن الاطار الاشتراكي ، او ما مدى امكان نموه الى ما ابعد من ذلك الاطـار ؟ وفي اي اتجـاه سيسير تطور هذا الرجل الذي لا يهدأ، اذا كان سيتجه في الغد الى ما هو ابعد من الاشتراكية ؟

لهذه الاسئلة من الاهمية ما يفوق الاهمية التاريخية المجردة . فقد تعطي الاجابة عليها توضيحا لطبيعة الاشتراكية كما يفهمها عبد الناصر .

وقد قدم عبد الناصر عدة ايضاحات تسهل الوصول الى الاجوبة المنشودة . فتصريحاته التي يحلل فيها ذاته ويسرد تاريخه الذاتي ليست بالقليلة ابدا . ولم تكن الصراحة تعوزه قط فيهـا .

ان اعادة النظر في تطور اشتراكية عبد الناصر قبل ١٩٦١ ، بناء على المعلومات التي ادلى هو بها مباشرة وعلى حقائق حياته وتاريخ بلاده المعاصر ، لتؤدي الى رفض معظم التفسيرات والنظريات التي توجد اليوم حول هذا الموضوع ، سواء مـا وضعه انصاره او خصومه . اذ ان هذه النظريات كلها تفترض ان عبد الناصر كان ، قبل ان تتضح اتجاهاته الاشتراكية في العام ١٩٦١ ، امـا اشتراكيا ، او غير اشتراكي . وافتراض كهذا يبسّط قضية معقدة: انه يتغافل عن امكان وجود درجات مختلفة من التزام هدف اجتماعي، ودرجات مختلفة من تقبل نظرية ما ؛ كما انه ايضا يتغاضى عن دينامية عملية التحقيق التي قد تتطور فيها قابلية ذاتية لاعتقاد معين (او حالة معتقد بالقوة) الى ايمان حقيقي، كرد فعل لعدد من المحرضات الممكنة . وهذا مهم ، بشكل خاص ، في حالة رجل عمل اجرائي ، مثل عبد الناصر ، ينظر الى المبادىء لا كنظريات مجردة بل كمؤثرات فعلية في مهامه العملية .

يعترف عبد الناصر ، ويكرر ذلك الاعتراف مرارا ، بانه ، لما قام بثورة ١٩٥٢ ، لمّ يكن لثورته عقيدة ، ولا برنامج ، ولا تنظيم سياسي (خلا حلقة « الضباط الاحرار » الذين لم يتجاوزوا المائة) . ومن الجدير بالملاحظة والتأمل ان اكثر ما اقلقه آنذاك هو افتقار الثورة الى برنامج — اما افتقارهـا الى العقيدة فلم يترك في نفسه ، فيما نعلم ، قلقا كبيرا ؛ وكذلك فان افتقار الثورة الى تنظيم سياسي يدفعها ويدعمهـا بدا له امرا يسهل التعويض عنه (كما يبدو من المحاولة الاولى التي قامت بهـا الثورة ، وهي في اواخر شهرها السادس ، لتشكيل « هيئة التحرير ») . اذاً فالفراغ الوحيد الذي اقلقـه كان الفراغ النهجي ، لا الفراغ العقائدي ولا التنظيمي .

الا ان هذا الفراغ النهجي لم يكن مطلقا. فعلى الرغم من افتقاره الى برنامج واضح متكامل، كان لدى عبد الناصر عنصران يصح اعتبارهما نواة لبرنامج مقبل ، وهما اولا الاعتقـاد الفطري بحتمية « الثورتين »(الاجتماعية بالاضافة الى السياسية)، وثانيا « المبادىء الستة ».

حفلت خطب عبد الناصر العامة الاولى بمفهوم « الثورتين » ، الاجتماعية والسياسية . وعلى العكس من محمد نجيب وغيره من اعضاء مجلس قيادة الثورة ، كان عبد الناصر يشير دائما في خطبه ، منذ ايام الثورة الاولى ، الى الواجبـات الاجتماعية — الاقتصادية التي تنتظرهم . واذا تأملنا اليوم في خطبه عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ وجدنا انها تتميز عن خطب اعوانه من الشبان الثوريين بتوكيدهـا المستمر على وجوب الشروع « بالثورة الاجتماعية »

وعلى ان تلك الثورة هي الهدف الحقيقي « للثورة السياسية » . وقد اعطيت هذه الفكرة مكان الشرف في « فلسفة الثورة » الذي نشر في السنة ١٩٥٣ للمرة الاولى :

« لكل شعب من شعوب الارض ثورتان : سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه، او من جيش معتدٍ اقام في ارضه دون رضاه ؛ وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الامر فيها على ما يحقق العدالة لابناء الوطن الواحد .

« ولقد سبقتنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعشها معا ، وانما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين ، اما نحن فان التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا هي ان نعيش الثورتين معا في وقت واحد » .

عبرت « المبادىء الستة » ، باختصار نسبي ، عن التصور العام للثورة المزدوجة . وقد ادخلت هذه المبادىء في برنامج هيئة التحرير في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ ، بعد ان كانت قد تضمنتها ، بادىء الامر ، المناشير السرية التي كان « الضباط الاحرار » يوزعونها بالسر ، قبل الثورة ، وخطب عبد الناصر في الاشهر الاولى للثورة . وقد صيغت هذه المبادىء بوضوح اكثر في مقدمة دستور ١٩٥٦ ، كما يلي : « القضاء على الاستعمار واعوانه، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، اقامة جيش وطني قوي ، اقامة عدالة اجتماعية ، اقامة حياة ديمقراطية سليمة » .

وعلى حد تعبير عبد الناصر نفسه ، لم تكن هذه المبادىء الستة اكثر من علامات على جنبات طريق صعب ، ورايات سارت الثورة من تحتها ؛ ولم تكن اسلوبا في العمل الثوري ولا برنامجا لتغيير اساسي .

تميز بحث عبد الناصر عن مصدر للانارة والارشاد بالرغبة الملحة في تحقيق تغيير اجتماعي جذري ، حسب متطلبات المبادىء الستة، من الجهة الواحدة ، وبادراكه افتقاره الى برامج وافية لعمل كهذا ، من الجهة الاخرى . وهو يصف ، في مقطع مشهور من « فلسفة الثورة » ، قصة ذلك البحث ونتائجه المؤسفة . ويصل الى جوهر القضية لما يقول : « ذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي ، والخبرة من اصحابها . ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير » .

لعدم وجود البرنامج اضطر عبد الناصر الى اللجوء الى الارتجال التدريجي . « لكن بعد كده مشينا في العملية . ودرسنا وحاولنا نتعلم بجد واخلاص » ، كما قال بعد عشر سنوات . « احنا كان عندنا الشجاعة في اول الثورة نقول ان ما فيش نظرية . فيه مبادىء محددة . وبنمشي بالتجربة والخطأ حتى نعمل النظرية وحتى نقيم هذه النظرية . مشينا بالكلام ده عشر سنين . ومشينا في التجربة والخطأ . وبقينا نقول ان احنا بنغلط. وبقينا نقول ما عندناش نظرية . وبعد كده قررنا نعمل . قدرنا نعمل تطبيق . وبعدين عندنا

تجربة تطبيق ١١ سنة مستمرة ادت اساس للنظرية » . هذا مـــا وصف عبد الناصر به السبيل الذي سلكه بثورته الاجتماعيـــة (بعد ان يئس من قدرة المتنورين والسيـاسيين التقليديين والاحزاب السياسية على تزويده ببرنامج معد من قبل) متزودا بمـا لا يزيد على « المبادىء الستة » والجرأة على تجربة الوسائل الممكنة تجربة كان يكمن فيها دائما خطر اقتراف الاخطاء .

الاستنتاج من هذا الكلام بان تقدم عبد الناصر نحو تحقيق امـانيه كان سيرا اعتباطيا لا هدف له، خطأفادح (وان يكن القول بانه كان سيرا تدريجيا، قولاً صحيحا وبديهيا). لقد اسهمت « المبـــادىء الستة » ، بلا شك ، في ارشاد كل خطوة ، وكان كل عمل يعمله يقاس بمدى تقريب ذلك العمل لعبد الناصر من اهدافه . الا ان الارشاد الذي قدمته تلك المبادىء لم يكن يكفي لتنسيق كافة السياسات والاجراءات ولا لتنظيمهـــا في وحدة عضوية كاملة .

اما الاستنتاج ، من جهة ثانية ، بان عبد الناصر وجد نفسه اشتراكيا كاملا ، فجأة ، في السنة ١٩٦١ او قبلهـــا بقليل ، بعد سنوات تسع من التجوال في بيداء عقائدية ، فهو تفسير خاطىء للوضع ، خطأ القول بانه كان اشتراكيا كاملا منذ البدء .

من المؤكد ان عبد الناصر التزم مبدأ الثورة الاجتماعية منذ البدء التزاما حازما وشاملا مثلما التزم ستة اهداف ثورية معينة التزاما مؤمناً . ولكن من المؤكد ايضا انه ، في الوقت نفسه ، لم يلتزم اسلوبا معينا للتنفيذ ولا منهجا للعمل ولا تخطيطا جاهزا للنظام الاجتماعي لتحقيق اهدافه المذكورة . فنظريا ، على الاقل ، كان هناك في الظاهر عدد من الاشكال التي كان من الممكن لمجتمعه المثالي ان يتخذها لنفسه، وعدد من الطرق التي كان من الممكن له ان يتبعها في سعيه نحو اهدافه الثورية . ولكنه ، اذ قطع اشواطـا في سعيه المتدرج نحو تحقيق تلك الاهداف ، ازداد ضيق مجال امكانات الانظمة والمشاريع والوسائل والطرق ، وازدادت محدودية مجال الاختيار عنده . كان يقترب ، مع كل خطوة يقوم بهـــا ، من النظام الذي عرّفه فيما بعد « بالاشتراكية » ؛ وكان يزداد اشتراكيـة ، اكثر فاكثر ، مع كل خطوة .

قد يرى البعض ان عبد الناصر، منذ اللحظة التي جعل فيها الغاء الاقطاع والاحتكارات والسيطرة الرأسمالية على الحكومة ، وتأسيس العدل الاجتماعي ، اهدافا عليا له ، انما قد اختار الاشتراكية ، سواء اكان يعرف ذلك ام لم يكن يعرف . يصح هذا الاعتقاد فقط الى الحد الذي يصح فيه ان نفترض ان ليس من نظام اجتماعي يحرر الفلاح ويلجم سلطان رأس المال ويرسي اسس العدالة الاجتماعية غير النظام الاشتراكي ، وان الاشتراكيـة لا تعني شيئاً اكثر من تحقيق هذه الاوضـــاع الاجتماعية . ولكن الافتراض الاول يشك به

الكثيرون من غير الاشتراكيين ، ويرفض الافتراض الثاني الاشتراكيون كلهم ، ومن بينهم عبد الناصر . اذ ان الاشتراكية التي يلتزمها عبد الناصر حالياً لا تقتصر على الاهداف التي يعتقد انه يحققها بواسطتها : بل انها تشتمل ايضا على نموذج للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يتبلور في الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى نظام للعلاقات الاجتماعية والعلاقات بين الافراد وبين الجماعات يبنى حاليا. لقد ترابط الشكل والهدف ترابطا وثيقا ،وتداخلا ضمن الوحدة العضوية للخطة الاشتراكيـــة التي ظهرت على المسرح . ان واقع الجمهورية العربية المتحدة الاشتراكية بعد ١٩٦١ ، الذي نحته عبد الناصر ، ليختلف كثيرا عن الرؤى التي كان يتصورها في ١٩٥٢ ، رؤى مجتمع الغد الذي كان يستطيع ان يتنبأ ببعض ملامحه ، بل وان يقرر قيامها ايضا ، ولكنه لم يكن يدرك صورته الكاملة .

اصبح للاشتراكية الناصرية الآن نظريتها الخاصة ، فضلا عن غاياتها (التي صيغت منذ البدء) ونظامها (الذي طورته التجربة والخطـــأ مدة ، الى ان اخذ يتطور بعد ذلك تطوراً مصمما) . ولكنها نظرية تنـاسب شخصية عبد النـاصر وتلائم طبيعة نظرته الى العمل الاجتماعي . فهو يزدري التخيل المطلق والنظريات المجردة . ولا معنى للنظريـــات عنده الا في تطبيقها العملي . وبذلك ، على النظريات ان تعقب التطبيق لا ان تسبقه . فالنظريات ، اذا اشتقت من اختبارات الماضي لارشاد اعمال المستقبل ، كانت عملا مشروعا يمكن ان يكون مفيدا ايضا . اما اذا وضعت قبل الاختبـار ، او اذا كانت منفصلة عن الممارسة ، فقد كانت بلا قيمة ، بل انها قد تخدع وتبدو كالمفيدة ، فتصبح بالتالي مؤذية . (وواضح جدا ان العداء بين عبد الناصر وبعض « الاشتراكيين النظريين » متبادل !)

نظرية عبد الناصر في الاشتراكية تستمد صفاتها كنظرية من آراء عبد الناصر في طبيعة النظريات الاجتماعية عموما . فهي — وقد وضعت بعد شروعه في تنفيذ البرنامج الاشتراكي الشامل في تموز (يوليو) ١٩٦١ — لم يقصد منهـــا اكثر من ان تجهز مرحلة التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، فيما بعد ١٩٦١ ، بالبرنامج الذي افتقرت اليه مراحل الثورة الاجتماعية في ما قبل ١٩٦١ . لم تكن الا مخططـــا للمجتمع الاشتراكي العتيد ، وبرنامجاً لتحقيقه ، وجدولا لمراحل عملية بنائه .

رسم عبد الناصر صورة هذه النظرية في خطبه وتصريحاته امام اللجنة التحضيرية التي التأمت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ لتضع اسس المؤتمر الوطني للقوى الشعبيـــة الذي اجتمع في ايار (مايو) ١٩٦٢ للنظر في ميثاق العمل الوطني . وقد حذر عبد النـــاصر الاعضاء ، في خطابه في افتتـــاح اعمال اللجنة التحضيرية ، من الابتعاد عن « المشاكل الحقيقية » والانشغال في « الطلاسم » ، قائلا : « بنحل في طلاسم وبنعقد في نظريات.

بس ده شيء واللي هو مطلوب حله شيء آخر . هو مش المطلوب ان الواحد يقعد يحل اي مشكلة . المطلوب الواحد يقعد يحل المشاكل اللي بتجابه النـــاس » . وفي جلسة اخرى استمع الى عدد من الخطباء يتكلمون حول عدد كبير من المواضيع المختلفة ثم علق على ذلك بقوله : « اننا خرجنـا عن خط العمل الطبيعي الى التعريفات . انا عندي عدد كبير جدا من التعاريف عن الاشتراكية ... لسنا هنا نظريين فحسب ولن نكون نظريين تجريديين او مجردين ابدا ، بل سنقول كلامنا ولا بد ان نراعي في نفس الوقت التطبيق والممارسة ونصل من هذا الكلام ومن هذه الممارسه الى نظرية . والنظرية ليست الا دليلا للعمل » . وعبر عبد الناصر في الميثـاق عن رأيه بالعلاقة بين النظرية والتطبيق بالكلمات التالية : « ان الوضوح الفكري اكبر ما يساعد على نجاح التجربة . كما ان التجربة بدورها تزيد في وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر في الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطني من هذا التبادل الخلاق امكانيات اكبر لتحقيق النجاح » .

ان آراء مثل هذه ، حول طبيعة النظرية ودورها، هي التي قررت غاية الميثاق ومداه. وهو يتكون من استعراض مطول وتوجيهي لتاريخ مصر والعـالم العربي الحديث ، شاملا فحصا للثورات العربية والمصرية والدروس التي يمكن الاعتبار بها من فشلها (فصول ١ — ٤) ؛ ومن برنامج عمل ، مفصل نسبياً ، للسنوات العشر المقبلة ، التي نظر اليها كفترة « تحول اشتراكي » تقود الى بناء الاشتراكية (فصول ٥ — ٨) ؛ ومن بحث عن الوحدة العربية (فصل ٩) والسياسة الخارجية (فصل ١٠) .

ومن يقرأ الميثاق يلاحظ ، دون شك ، ان ثمة بونا شاسعا بين انهماكه في وضع التفاصيل الجزئية لمرحلة التحول الاشتراكي خلال السنوات العشر القـادمة ، من جهة ، واكتفائه بوضع اوصاف عامة لملامح المجتمع الاشتراكي بعد اكتمال مرحلة التحول ، من جهة اخرى. وليس هذا الفرق وليد الصدف ، او دليلا على التنـاقض ، وانما هو ناتج عن طبيعة نظرة عبد الناصر الى الميثاق كبرنامج ، والى النظرية الاشتراكية كدليل للعمل : ففي حين نراه ينكب على وصف عملية التحول — وهو على اهبة القيام بها — وصفا دقيقا مفصلا ، نراه من الناحية الاخرى لا يقدم سوى الخطوط العريضـة لصورة المجتمع كما سيكون عليه بعد انقضاء عقد من السنين .

الميثاق والفكرة الاشتراكية

مع ان الميثاق هو المصدر الاهم لدراسة افكار عبد الناصر الاشتراكية (اذ هو التعبير الاشمل والانظم والاكثر رسمية لهذه الافكار) فهو لا يشكل المصدر الوحيد باي حال . اما بياناته الرسمية الاخرى فتشمل « المذكرات الايضاحيـــة » التي ارفق بها عددا من

القوانين الاشتراكية النافذة منذ تموز (يوليو) ١٩٦١ ، ومقترحاته حول « التنظيم السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي »التي قدمها عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢ تموز (يوليو) ١٩٦٢ ، ودستور الاتحاد الاشتراكي العربي في ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ، وميثاق الوحدة (الذي وضعه ممثلو العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة ، ولكنه اعتمد على الميثاق الى حد بعيد) في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ ، ودستور ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٤ .

تساعدنا خطب عبد الناصر العامة كثيرا كمصدر مكمل لدراسة آرائه في الاشتراكية ، وذلك بسبب اهتمامه الخاص بخطبه ، عادة ، كوسيلة للاتصال بالشعب ولتعبئته وكاداة تثقيفية . كما ان هذه الخطب تمثل تفكير عبد الناصر وهو في طريق تطوره . وهناك نيف وخمسون منها ، القاها منذ تموز (يوليو) ١٩٦١ ، تمس موضوع افكاره الاشتراكية مسا مباشرا . وما اكثر الافكار التي تجسدت آخر الامر في قانون او في مؤسسة والتي كانت قد رأت النور اول الامر (ولو في شكل ضمني) في خطاب عام. ومن يستمع الى احد هذه الخطب ، او يقرأ نصه ، يشعر احيانا بان هنالك فكرة جديدة تولد آنذاك . وقد يستطيع المرء ان يلاحق نمو هذه الفكرة في خطاب بعد آخر ، حتى يشعر اخيرا ان الفكرة قد وصلت الى مرتبة اليقين. وعندها يراها المرء تنضم الى مجموعة الافكار الاشتراكية الاخرى التي لعبد الناصر . وما ان تصل فكرة ما الى تلك المرتبة من الوضوح والاعلان حتى تدخل عالم الواقع والفعل بواسطة اجراء جديد او قانون جديد او تنظيم جديد . لذلك فخطب عبد الناصر تلقي نورا ساطعا على معاني الكثير من افكاره الاشتراكية ، وتوضح مضمونها ومحتواها على ضوء كفاح الثورة وانشاءاتها في كل مرحلة من مراحلها .

اما مقابلات عبد الناصر التلفزيونية والاذاعية والصحفية فاقل قيمة من الناحية التنويرية ، وخاصة ما يجري منها مع صحفيين اجانب . وقلما تلقي الاسئلة او الاجوبة فيها ضوءا جديدا ، كما انها لا تمدنا عموما بمعلومات غير متوافرة في المصادر الاخرى .

ولعل عبد الناصر يبلغ الذروة في المناقشات . فكأني بالتحدي يستخرج من نفسه اعمق افكاره . وهناك ثلاث سلاسل من المباحثات ، نشرت محاضرها الكاملة ، تنيرنا بشكل خاص: بياناته وردوده ودفاعاته الخمسة عشر في جلسات اللجنة التحضيرية ، تشرين الثاني – كانون الاول (نوفمبر – ديسمبر) ١٩٦١ ؛ بياناته الثمانية والعشرون في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، ايار – تموز (مايو – يوليو) ١٩٦٢ ؛ ثم ، واهم من ذلك ، اشتراكه العنيف في عشرين اجتماعا ، اذار و نيسان (مارس و ابريل) ١٩٦٣ ، مع قادة سوريا (والعراق احيانا) . فبدون الافادة من محتويات هذه المناقشات لا يمكن الاحاطة بمعنى الافكار الاشتراكية لعبد الناصر .

عبد الناصر وفكره الاجتماعي

يحسن بنا ، قبل ان نشرع بترتيب آراء عبد الناصر الاشتراكية وبدرسها ، ان نضعها في مكانها المناسب ضمن الاطار الواسع لفكره الاجتماعي . ويمكن تشبيه ذلك الاطار بسلسلة من الافكار ، تمثل كل حلقة منها زوجا من الحقائق في حالة من التفاعل المتبادل المستمر .

عندما يمعن عبد الناصر النظر في العلاقة بين الانسان والمجتمع (ولعلها هي المسألة الاساسية في الفلسفة الاجتماعية) لا يسمح لانشغاله بخير الجماعة ان يحجب عن بصره خير الفرد ، الذي منه تتألف الجماعة .

« المجتمع ليس وصفا شائعا . ان المجتمع هو كل انسان يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين » . « الانسان الحر هو اساس المجتمع الحر وهو بنّاؤه المقتدر » . « لا قوة للثورة ولا للبلاد بدون اشتراك جميع المواطنين بالعمل » . يتأتى عن هذه المعطيات ان الانسان هو غاية العمل الاجتماعي : ان الثورة والاشتراكية تهدفان الى خير المواطن . واقامة النظام الاشتراكي ، كاقامة الديمقراطية ، ليس غاية بحد ذاتها ، بل وسيلة . « ان اشتراكيتنا هي تحرير الانسان من العبودية بكل اشكالها » . « نتجه الى بناء الفرد الانساني على اساس انساني وعلى اساس عادل من اجل تطبيق العدالة الاجتماعية الحقيقية » . وقال عبد الناصر ، في مناسبة اخرى : لما اعلنا هذه الثورة اردنا ان نضع حدا للاستغلال . وهكذا بدأنا نجاهد لوضع رأس المال في خدمة الانسان ، بدلا من ترك الانسان تحت خدمة الاقطاعي مالك الارض . لا غرابة ، اذاً ، ان يشير عبد الناصر ، حين يُسأل عن أهم ما حققته ثورته ، الى الشعور بالكرامة والى الخير الانساني اللذين يرى ان ثورته قد حققتهما للمواطنين .

ولكن هناك وجهاً آخر للمسألة. اذا كانت الاشتراكية تعترف بحقوق المواطن وتضمن له التمتع بها، فانها تضع عليه مسؤوليات تحرص ان يحققها الفرد باخلاص .

مثلما تتداخل مصالح الانسان والمجتمع لتصبح ، في آخر الامر ، متماثلة ، يتداخل تحرير الامة وتحرير الفرد ، وهما هدف الثورة الاكبر . فبدون تحرير الامة من الطغيان الاجنبي لا يمكن تحرير المواطنين من الانظمة الاجتماعية الطاغية ولا من الاستثمار . ومن الجهة الاخرى، تظل حرية الامة ناقصة وغير مضمونة ما لم يتم تحرير افرادها. ان تحرير الفرد شرط لحرية الامة الصحيحة .

كذلك تكمّل الثورات الاجتماعية والسياسية داخل الامة بعضها بعضا . ان الثورة السياسية شرط للشروع في الثورة الاجتماعية ، فنجاح الثورة السياسية وحده يجعل القضاء على النظام الاقطاعي وقص اجنحة الرأسمالية ممكنا ، ذلك العمل الضروري لارساء

قواعد العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص. ولكن العكس صحيح ايضا. فالثورة الاجتماعية، التي تجعلها الثورة السياسية ممكنة، هي ايضا هدف الثورة السياسية وشرط صلاحها وضمان سلامتها. لانه ما لم تطلق الثورةُ السياسية الثورةَ الاجتماعية وتدفعها، فانها تخسر مبرر وجودها وتصبح مجرد انقلاب: مجرد طمع عصبة، عسكرية او مدنية، جائعة للسلطة، بالسلطة. كما ان الثورة تظل ثورة مقلقلة ما دامت تعجز عن تعبئة الشعب وكسب تأييده، وذلك لا يتحقق الا اذا حلت الثورة السياسية قيد الثورة الاجتماعية التي ينشدها الشعب.

بيد ان هذه العملية اللولبية لا تقف عند هذا الحد. فسريعا ما تعد الثورة الاجتماعية (وهي التي تنبثق عن ثورة سياسية محددة الآفاق نسبيا) العدة لمرحلة اعلى من مراحل الثورة السياسية. ويعبّد الانقلاب الطريق لتغييرات اجتماعية تبلغ ذروتها في الاشتراكية. وتعبّد الاشتراكية، بدورها، الطريق للديمقراطية الحقيقية، الديمقراطية الاشتراكية (وهي الصورة السياسية للاشتراكية، وذروتها، وغايتها).

وهكذا تتشابك الديمقراطية والاشتراكية تشابكا اساسيا. فتصبح الديمقراطية، اذا فصلت عن الاشتراكية، مجرد دكتاتورية طبقية. وتصبح مراحلها وضماناتها واجهة لتغطية استثمار البعض للآخرين، وهو نقض لجوهر الديمقراطية. وكذلك تكون الاشتراكية، بدون الديمقراطية، ناقصة ومبتورة. لذا يكمن مصير كل منهما في علاقته الحميمة مع الآخر؛ ولا يحقق اي منهما ذاته الا بصحبة الآخر، تلك الصحبة الي تعتقه. فهما، بالفعل، مجرد وجهي حقيقة واحدة. «ان الديمقراطية هي الحرية السياسية. والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية. ولا يمكن الفصل بين الاثنين. انهما جناحا الحرية الحقيقية. وبدونهما، او بدون اي منهما، لا تستطيع الحرية ان تحلق الى آفاق الغد المرتقب».

يلخص عبد الناصر اهداف الثورة التي حددها «بالمبادىء الستة» بالكلمات التالية: «استعادة الحرية السياسية للوطن وللمواطن، واستعادة الحرية الاجتماعية للوطن وللمواطن».

الكفاية

الاشتراكية هي السعي وراء «الكفاية» و «العدل» و «الحرية». يعني عبد الناصر «بالكفاية» توسيع ثروة الامة العامة. ويعني «بالعدل» التحرير من الاستثمار، وتأمين فرص متساوية لتطوير القابليات والحصول على نصيب من الثروة العامة حسب جهود الانسان. اما «الحرية» فهي الاشتراك في تقرير مصير الامة.

يتطلب تحقيق كل من هذه الاهداف الثلاثة للاشتراكية تبديل النظام السائد، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، واقامة نظام جديد بوسائل مناسبة. ان هذه التغييرات، والانظمة

والوسائل المؤدية اليها ، هي ما يستقطب اهتمام عبد الناصر بالدرجة الاولى . غير ان تحليل الاهداف الثلاثة المذكورة ضروري ان اردنا ان نتفهم عوامل اختياره لمقاييس معينة من مقاييس التغيير الاجتماعي ، وعوامل اختياره الانموذج الاشتراكي عموما .

لا مفر من التشديد على « الكفاية » كعنصر اساسي في الاشتراكية في مجتمع لا يزال على طريق النمو ، يتأصل فيه الفقر ويتدنى مستوى المعيشة عما تتطلبه الكرامة الانسانية . اما المجتمع الذي قد حقق نموه فليس ضروريا ان تحتل الكفاية فيه مركزا رئيسيا مثل هذا في سلّم الاهداف الاشتراكية .

لا تقتصر « الكفاية » على زيادة الانتاج فقط ، بل انها تقتضي ايضا توسيع الخدمات . « غاية الانتاج الحقيقية هي توفير اكبر قدر ممكن من الخدمات » . ومن الخدمات الرئيسية التي يجب على الاشتراكية ان تجهز المجتمع بها ، حسبما جاء في الميثاق ، العناية الصحية (التطبيب والادوية) والتعليم والتشغيل والتأمين ضد العجز والمرض .

الكفاية ، في الانتاج والخدمات ، تعبير نسبي . يمكن تقرير حدها الادنى في وضع اجتماعي اقتصادي معين ، ولكن ليس لها من حد اعلى : لا نهاية هناك للآمال الاشتراكية بالوصول الى الكفاية . وهي تؤول الى الوفرة والرفاهية كغايتين صحيحتين لها . وان كانت عينا عبد الناصر تسلطان على الكفاية كأساس اقتصادي في مثاله الاشتراكي الاعلى ، فلانه يدرك ، ادراكا واقعيا ، المصاعب التي تعترض تنمية بلاده وطول المدة التي تتطلبها تلك التنمية ، ولانه مضطر في الوقت الحاضر ان يحصر فكره في المهمة القائمة امامه مباشرة ، ما دام هو يتبع الاسلوب التدريجي في اداء « التحول الاشتراكي » . اما الآفاق الابعد فانه لا يسمح لنفسه حاليا باكثر من تصور سريع لها ونظر عابر فيها . هذا الى جانب ان تشجيع الشعب ، في هذه المرحلة ، على ترقب آمال لا يمكن تحقيقها في القريب العاجل انما هو من قبيل خداع الشعب وليس من شيم القادة .

تبرر الكفاية (كما تبرر الرفاهية — والكفاية مقدمتها) نفسها بنفسها . ولكن هناك حقيقة اخرى تبررها : وهي ان العدل الاجتماعي وتساوي الفرص (وهما الهدف الثاني للاشتراكية) لا يتحققان بدون الكفاية . « بقدر اتساع قاعدة الانتاج ... تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين » . ان العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص امام المواطنين للحصول على نصيب عادل من ثروة الامة ، بدون توسيع هذه الثروة في الوقت نفسه ، انما يعني توزيع الفقر على الجميع . فقط في المجتمع الاكثر انتاجا يعني تساوي الفرص توسيعها ايضا على الجميع ؛ وما لم تُعنَ الاشتراكية ، في سعيها نحو الفرص المتساوية ، بتوسيعها كجزء غير منفصل من الهدف نفسه ، فان النتيجة لا تستأهل الثمن المبذول في سبيل الحصول عليها . لا ينفك عبد الناصر يحمل هذه الفكرة الى

مستمعيه بلا انقطاع . ويدل كل من كثرة تكرار عبد الناصر للموضوع ، واستعماله تعابير مبسطة لشرحه ، وعرضه بحماس على مستمعيه — يدل كل ذلك على خشيته من ان تطلب الجماهير ، طويلة الحرمان ، اغـــاثة سريعة : متأملة ، باستسلام وسلبية ، اعادة توزيع الثروة القومية ، بدلا من العمل بجد على توسيعها . يواصل عبد الناصر بسبب ذلك ابلاغ تلك الجماهير ، باساليب مختلفة ، بان ليس هذا طريق الاشتراكيـــة : فان الحقوق تقترن بالواجبـات ، وان المنتفعين الرئيسيين بالاشتراكية لا يستطيعون التمتع بالفوائد المرجوة الا اذا ادوا واجباتهم اداء مخلصا .

ويسخر عبد النـاصر من مفهوم الكسالى للاشتراكيـة ، الذي يقول بتأميم المرافق الموجودة بدون بذل جهد لزيادة الانتاج . فان التأميم اذا لم ترافقه مشاريع انماء نشيطة ، لا يؤدي الى قيام اشتراكية صحيحة عن طريق تأمين الكفاية ولا يحقق غرض الاشتراكية في اقامـة عدالة اجتماعية : بل انه في تلك الحالة انمـا يستبدل الاستغلال الطبقي باستغلال الدولة : انه يعاقب القلة بدل ان يهدف الى مكافأة الكثرة .

السعي الحثيث والمنظم وراء الكفايةهو وحده ، اذاً ، القادر على بناء العدل الاجتماعي والمساواة في الفرص . ولكن العدلوالمساواة هما ، بدورهما ، شرطان للكفاية ، ضروريان لدعم ذلك السعي ولتأميله بالوصول الى غايته . فالمزارع او العامل الاكثر سعادة وثقافة ، والاحسن صحة وتدريبا ، والمتحرر من ظلم السيد الاقطاعي والمتخلص من الاستغلال ، اقدر على تكريس نفسه للعمل باخلاص ونفع في عملية الانتاج التي يشعر بالانتماء اليهابفضل تمتعه بالعدالة الاجتماعيـة . « الكفاية ، اي زيادة الانتـاج بغير عدل ، يعني المزيد من احتكار الثروة . والعدل ، اي توزيـع الدخل القومي بغير زيادة في طاقته ، لا ينتهي الى غير توزيـع الفقر والبؤس . وانما كلتاهما معا بداية تصل بهما الى الغاية » .

الا ان العمل من اجل الكفاية والعدل ، معا في وقت واحـد ، لا يخلو من المشاكل والمتاعب . وهناك مصاعب ثلاث تشغل فكر عبد الناصر بشكل خاص .

توفير المواد والخدمات ، بكثرة ، لعدد اكبر من المواطنين المحررين (وهو ما تتطلبه العدالة الاجتماعية) يؤول الىزيادةللاستهلاك . ولكنزيادة الانتاج ، ضمن العمل علىالوصول الى الكفاية ، تتطلب زيادةالادخار والاستثمار والحد منالاستهلاك . فالوسائل ، اذاً ، تناقض بعضها بعضا ، مع ان الغايات تكمّل بعضها بعضا . لا تستطيع الاشـتراكية الصحيحة ان تتجاهل ، ولا حتى ان ترجىء مؤقتا ، اية من هاتين الغايتين لخدمـة الغاية الاخرى . وفي الوقت عينه ، فان ندرة المصادر تبلغ حـدا عاليا يحول دون الامل بامكان تحقيق الغايتين معا في وقت واحد . يلجأ عبد الناصر ، ليخفف من اثر هذه الحقيقة الاقتصادية في مثاليته الاشتراكية ، الى التخطيط — الذي يؤمن بقدرته السحرية ايمانا مطلقا . (والواقع ان ايمانه

بالتخطيط سبق ايمانه بالاشتراكية ، كما نتبين من خـــلال سياساته الاقتصادية التي سبقت المرحلة الاشتراكية) .

يتقدم التخطيط لانقاذ الاشتراكية من مشكلة اخرى تشبه الاولى : الصراع بين كفاية حاجات الجيل المعاصر حاليا وبين توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العام لتأمين الكفاية والازدهار للاجيال القادمة . لا تدور هـــذه المعضلة على تقسيم مصادر الثروة الوطنية — وهي محدودة — بين استهلاك الجيل الحاضر والادخار والاستثمار من اجـــل استهلاك الجيل الحاضر نفسه في الغد ، كما تدور المشكلة الاولى ؛ بل انها تثير سؤالا اكثر اساسية : مـــا اذا كان يصح التضحية برفاهية جيل من اجل سعادة جيل آخر . تتطلب عملية الاختيار اجابة على عدد من الاسئلة المبدئية . يقول عبد الناصر انه يكون غـير مخلص لمفهومه بان للانسان مركزا رئيسيا في المجتمع ، و لايمـانه بان الانسان هو غـاية العمل الاجتماعي، اذا هو اختار رفاهية الاجيال التي لم تولد بعد ، مضحيا بسعادة الرجال والنساء الذين يكوّنون الجيل الحاضر ، ممن طـالما شقوا وحرموا . اختياره ، اذاً، جلي . لن يستصوب التضحية بالجيل الحاضر من المواطنين من اجل اولئك الذين لم يروا نور الحياة بعد. وهو يعبر ذلك القرار اهمية بالغة، لدرجة انه يعتبره صفة خاصة لاشتراكيته تميزهـا عن الانظمة الاخرى . « ان هناك تجارب اخرى للتقدم حققت اهـدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ... الى حـد التضحية الكاملة باجيال حية في سبيل اجيال لم تطرق بعد ابواب الحياة » . وفي تلك التجـارب وضع « ضغط بالغ القسوة على الاجيال الحية سلبها كل ثمار عملها من اجل الغد الموعود الذي لم تستطع ان تراه، او وصلت اليه وهي تحمل على قلبها اقفالا من الكبت النفسي » .

تتصل بهاتين المشكلتين صعوبة ثالثة اتصالا وثيقـا : امكان قيام صراع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاشتراكية . ذلك ان نشر العدالة الاجتماعية قد يتطلب احيانا اعادة تكييف العلاقات الاقتصادية بشكل قد يؤول (في المدى القصير على اي حال) الى انقاص الانتاج الاقتصادي وتأخير التقدم نحو الكفاية . تقسيم الاملاك الواسعـة هو احد هذه الحالات . وبعض الامتيـازات التي منحت للعمال في قرارات تموز (يوليو) ١٩٦١ الاشتراكية (التي ربما اعتبرها البعض اسرافا بالنسبة الى الوضع الاقتصادي الحـــاضر في الجمهورية) مثال آخر . مرة اخرى ، اذاً ، نجد الغـايات المنسجمة بالضرورة تمشي ، عند ممارستها ، في اتجاهات مختلفة . لذلك يجب الاختيار . ولا بد ، عند الاختيـــار ، من تفضيل الجانب الواحد للاشتراكية (الاجتماعي او الاقتصـادي) على الآخر ، في النتائج على الاقل ، ان لم يكن في النوايا ايضا .

ويبدو لنا، من مراجعة القرارات التي اتخذها عبد الناصر كلما اصطدم الهدف الاجتماعي

بالهدف الاقتصادي ، انه ينزع ، عموما، نحو اعطاء الاعتبارات الاجتماعية مقام الصدارة، بل نحو اعطائها الغلبة على الاعتبارات الاقتصادية الخالصة عندما يتعذر التوفيق بينهما .

العدل الاجتماعي

يتطلب العدل الاجتماعي الغاء الاستغلال : استغلال الاسياد الاقطاعيين للمزارعين، والمخدومين الرأسماليين للعمال ، واستغلال« تحالف الاقطاع والرأسمالية » للمجتمع ككل.

يكون الاستغلال على اسوأه عندما يكون حالة مستمرة ودائمة ، وعندما تكون الضحية عاجزة عن التخلص من قبضته . بهذه الطريقة يصمد الاستغلال ويستمر من جيل الى آخر . ان مثل هذا « الاستغلال الوراثي » يقترف افظع اثم بحق كرامة الانسان :انه يغرس في ضحاياه اليأس والاستسلام ، وربما القبول. يستشيط عبد الناصر غضبا كلما تحدث عن هذا « الاستغلال الوراثي » بركنيه التوأمين : الامتيازات الوراثية والحرمان الوراثي.

« لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح للقلة من ابناء الوطن ان تحتكر الكثرة من ثروته لها وحدها وتحرم الاغلبية صاحبة الحق الشرعي ... لم تكن شريعة العدل شريعة الله تسمح بان يكون الغنى ارثا ، وبان يكون الفقر ارثا ، وبان تكون الصحة ارثا والمرض ارثا ، بان يكون العلم ارثا وبان يكون الجهل ارثا ، بل بان تكون الكرامة الانسانية ارثا وبان يكون الذل الانساني ارثا » .

العدل الاجتماعي تمتعٌ بفرص متساوية : فرص للفرد امام نصيب من الثروة القومية تناسب عمله وكفاءته ، وامام الخدمات الاساسية الضرورية من اجل عيش محترم ؛وفرص متساوية لتحقيق ذاته وكرامته .

الا ان عبد الناصر يؤكد ان العمل من اجل اتاحة هذه الفرص لجميع المواطنين لا يفترض مساواتهم كلهم . فهم، كبشر وكمواطنين ، من حقهم الحصول على فرص متساوية لتحقيق امكاناتهم وللاسهام في المجتمع الاسهام الذي يقدرون عليه : يجب الا تحرمهم الحواجز الجامدة التي يفرضها نظام المجتمع الاستغلالي من التعليم ، ولا العناية الطبية ، ولا العمل اللائق . ولكن الاشتراكية الناصرية لا تعمل ، ولا تستطيع ان تعمل ، على مساواة جميع الناس (غير المتساوين في قابلياتهم) في ما هو ابعد من اتاحة الفرص المتساوية امام جميع المواطنين .

تعني المساواة في الفرص ، والغاء الحواجز الموروثة وغيرها من الحواجز العارضة التي تمنع هذه المساواة ، ان للمرء ، كل مرء ، مجالا في الاشتراكية لكي يحقق ذاته في المجتمع بعمله وجهده . وعلى كل انسان ان يشعر ان جهده يؤهله للتقدم والترقي .

ويعني العدل الاجتماعي ، اخيرا ، الغاء الامتيازات الطبقية . كان ابن الباشا ، في ما

قبل الاشتراكية ، يصبح باشا عند مولده . كان يولد وملعقة من ذهب في فمه ، ويكبر ليجد البلاد كلها مفتوحة امامه ، بينما كان ابن الفلاح يصبح فلاحا اجيرا في الارض . اما في الاشتراكية فلكل فرد فرصة وحظ . وهذا ما اعنيه – يقول عبد الناصر – حينما اتكلم عن القضاء على الحواجز الطبقية : لن يكون هناك باشوات وبكوات واسياد ، بل ستكون مساواة وحرية لكل فرد في هذه الامة . « اريد مجتمعا تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين . اريد مجتمعا يستطيع الفرد الحر ان يحدد لنفسه مكانه فيه على اساس كفايته وقدرته وخلقه » .

وكما ان التساوي في الفرص لا يعني التساوي في القابليات ، فكذلك لا يعني « الغاء الامتيازات الطبقية » الغاء الطبقات نفسها . لا تهدف الاشتراكية الى مجتمع بلا طبقات، بل الى خلق ظروف تتعايش الطبقات فيها بانسجام ضمن اطار الوحدة الوطنية ، وكل منها يؤدي عملا اجتماعيا صحيحا ، وكلها متحررة من السيطرة والاستغلال . ان ما ترفضه اشتراكية عبد الناصر هو تقسيم الطبقات تقسيما عموديا (ان جاز التعبير) يجعل من بعضها مستغِلا ومسلطا ومن بعضها خاضعا مستغَلا . فالمثل الاعلى للاشتراكية عند عبد الناصر ينص بجوهره على بقاء الطبقات العاملة ، وان كان هو يفضل ان يدعوها « القوى الشعبية » او « القوى العاملة » او « قوى الشعب العامل» . فان ذلك المثل الاعلى ، الذي يحققه الغاء الامتيازات الطبقية ، نظام اجتماعي يقوم على تعدد « القوى الشعبية » وعلى انسجامها . انه نظام يقوم على « تحالف قوى الشعب العاملة » وليس على اذابتها . فالاشتراكية ، كما يراها عبد الناصر ، ترفض الصورة التي لا لون لها للرتابة اللاطبقية ، بالقوة نفسها التي تثور بها على واقع النظام الطبقي الاستغلالي في المجتمعات غير الاشتراكية . هذه هي الصفة التي تميز الديمقراطية الاشتراكية (وهي الديمقراطية « الصادقة » و « السليمة » الوحيدة) عن الديمقراطية « المزورة » التي تقوم في ظروف معينة من الطغيان الطبقي ، تمييزا مبدئيا .

الديمقراطية الاشتراكية

« تحالف القوى الشعبية » هو المثال السياسي – الاجتماعي للاشتراكية الناصرية، واساس الديمقراطية الاشتراكية . وتصف الكلمات الافتتاحية لدستور ١٩٦٤ الجمهورية العربية المتحدة بانها دولة اشتراكية ديمقراطية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . اما هذه القوى العاملة فهي : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية .

لا يمكن تجنب سوء التفاهم والتناقض بين هذه الطبقات او « القوى» حتى بعد الاجهاز على سيطرة الطبقات المستغلة سابقا وعلى امتيازاتها الطبقية . الا ان هذا التناقض وسوء التفاهم لا يكونان تصادماً طبقيا ولا يؤولان الى حرب طبقية ، اذ يمكن حلها سلميا وضمن

اطار الوحدة الوطنية .

تحالف قوى الشعب العاملة في الاشتراكية ممكن ، بالرغم من الاختلافات بينها . كذلك يمكن تحالف الطبقات المستغلة والاقطاعية والرأسمالية – بل انها كانت تتحالف بالفعل في مجتمع ما قبل الاشتراكية . ولكن من غير الممكن ان تتعايش هاتان الجماعتان بسلام واحترام متبادل : لان من طبيعة تحالف الرأسمالية والاقطاعية ان يتولى السيطرة على قوى الشعب العاملة واستغلالها . ومهما نفرت هذه القوى من ذلك فانها تستسلم له ما دامت هي منقسمة على نفسها . ولكنه استسلام قابل للانفجار دائما. وما لم تخلّص ثورة سياسية المجتمع من ربقة هذا التحالف الاقطاعي الرأسمالي على الحكومة وعلى الامة باكملها ، فلا بد من ان يعبّر تململ الطبقات المكبوتة عن نفسه ، عاجلاً او آجلا ، بتصادم وحرب طبقيين . ويبقى شبح خطر الحرب الاهلية قائماً ، لا يبدده الا قيام ثورة اجتماعية تخلق عدلا اجتماعيا وتنشىء تحالفاً من طبقات الشعب العاملة ، وهي الثورة التي لا تأتي الا بقضاء الثورة السياسية على سيطرة تحالف الاستغلال . وعندها يصبح «السلم الاجتماعي» ثمرة للاشتراكية شأن « العدل الاجتماعي » . فالظلم وامكان الحرب الاهلية هما ما يقدمه النظام الاجتماعي القائم على الاستغلال والرأسمالية . اما الاشتراكية فانها ، بواسطة ما تضمنه من عدل وسلم ، تجعل السلم الحقيقي ممكنا وتمهد الطريق له . ان حلف الرأسمالية والاقطاعية يجعل الديمقراطية مستحيلة ، على الرغم من مظاهر المؤسسات شبه الديمقراطية التي يقيمها . « ان الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يقدر بالتبعية ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي ارادته . ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات » . « الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية... ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات» .

ولكن الاشتراكية الناصرية لا تهدف الى ابدال التحالف الاستغلالي بين الرأسمالية والاقطاع بطغيان طبقة اخرى او تحالفٍ طبقي آخر ، حسب تأكيد عبد الناصر . فهي لا تقصد استبدال استغلال بآخر . اذ ان سيطرة اية طبقة واحدة ، سواء كانت رأسمالية او عاملة، اقطاعية او مزارعة ، تناقض الاشتراكية والديمقراطية الصحيحتين . سيطرة طبقة واحدة ، او تحالف طبقات ، انما هي دكتاتورية طبقية ، مهما كانت نوعية الجماعة المستبدة . لانه حيثما سيطرت طبقة او طبقات على باقي الشعب انبثق حكم دكتاتوري (وهو ما يدعوه عبد الناصر بحكم البعض على الكل، لمصلحة الحاكمين) . فالديمقراطية تقوم فقط حيث تشترك القوى العاملة كلها في مجالس الامة وتقرر سياستها ضمن اطار الوحدة الوطنية . قال عبد الناصر : «آلينا على انفسنا ان نقيم تجربة اشتراكية جديدة في البلاد على اسس من المحبة والاخاء وليس على سيطرة طبقة من الطبقات ، مهما كان اسمها...

واذا كنا نقول اننا لن نسمح للرأسمالية ولا للاقطاع ان يعودا ، لانهما كانا يمثلان حكم الاقلية ، حكم الطبقة الواحدة ، فاننا نقول ايضا اننا لن نسمح بدكتاتورية الطبقة العاملة ، التي يدعو لها الشيوعيون ، لان ذلك ايضا يعني سيطرة جماعة معينة على الشعب كله ... لن تقع اشتراكيتنا ، التي ترفض حكم اية طبقة ، تحت سيطرة اي طبقة ... لن نسمح لجماعة صغيرة من الناس بان تحتكر المسرح السياسي ، لا اليوم ولا في المستقبل . العمل السياسي ملك كل الشعب » .

ولا تسعى الاشتراكية الى تصفية اولئك الافراد الذين ترى ان من واجبها الاجهاز على سيطرتهم كطبقة او كتحالف طبقات . قال عبد الناصر ، امام مجلس الامة الجديد في اجتماعه الاول ، واصفا الاجراءات الاخيرة في « تصفية تحالف الرجعية والاستعمار وتصفية امتيازاته الموروثة » (منذ خريف ١٩٦١) ومستعرضا انتهاء تلك المرحلة من مراحل تطور السياسة الداخلية للجمهورية ، ان القضية لا تعني عداءه لفرد بعينه او لعائلة بعينها . واكد انه كان يتردد قبل ان يوقع قرارا بعزل بعض افراد الطبقة المستغلة سابقا تردداً طويلا، وذلك لانه كان يعي انهم بشر ، الى جانب كونهم افراد طبقة . وكان هدفه تصفية الطبقة والقضاء على استغلالها بطريقة تحفظ كرامة كل عضو فيها وتحافظ على حقه بالحياة ما دام يؤدي واجباته الوطنية . وقد حاول ان يلطف من اثر هذا التغيير فيهم ، ولكنه رأى ان العدالة يجب ان تأخذ مجراها . وقال انه لم يكن ضد افراد ، ولكنه كان ضد الامتيازات الطبقية ، التي من واجبه ان يخفف من اثرها ولكن ليس من حقه ان يستهين بكرامة الافراد وانسانيتهم .

تهدف الاشتراكية عند عبد الناصر الى تحرير المستغَلين وحماية حقوقهم وليس الى معاقبة المستغِلين والانتقام من الطغاة السابقين :

« قررنا ان نضع الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ بطريقة جدية تعيد الحق الى اصحابه ، وقررنا ايضا في الوقت نفسه ان نكون كرماء والا ننتقم من الماضي ، وقررنا ان نكون كرماء والا نعامل من عاملونا في الماضي معاملة تتنافى مع الانسانية ... اننا لم نحرمهم ثرواتهم ولم نحرمهم ملكياتهم بل عوضناهم بكرم كبير ... لم اقل اننا نقتل هذه الطبقة ... ولم اقل اننا نهدم هذه الطبقة هدما كاملا ... الشعب الكريم ، الشعب العادل ، الشعب المنصف لم يرد قط ان ينتقم ولكنه كان يريد حقه ، كان يريد الانصاف لنفسه ولغيره .

«هذه الاجراءات الثورية لم تكن انتقاما ، وانما كانت طريقا الى الانصاف — حتى الى انصاف من تعرضت لهم هذه الاجراءات . لقد كان في الامكان ان نصادر ، ولكننا لم نصادر لان الانتقام لم يكن طريقنا وانما كان العدل هدفنا .

« الشعب الذي قاسى سنين طويلة ، مئات السنين ، الشعب الذي قاسى من الاستبداد السياسي ومن الظلم الاجتماعي ، الشعب الذي يكافح من اجل الحصول على حقوقه ومن اجل الحصول على عدالة اجتماعية ، حينما وجد الفرصة الوطنية لم يأخذ الحقد قلبه ولم يأخذ الحقد نفسه ولكن تمسك باطار الوحدة الوطنية ... لم يرضَ ان ينتقم ولم يقبل ان يصادر ولم يرضَ ان يعامل من عاملوه في الماضي باسوأ الوسائل وبأقسى المعاملات بالطريقة نفسها » .

« الفلاح المعدم يأخذ ٥ فدادين ، والعامل الذي كان يشتغل كالآلة في المعمل او في المصنع اصبح يشعر انه شريك في المصنع وشريك في المعمل لانه ممثل في مجلس الادارة » .

ليس على الحقد ، بل على المحبة والرفق ، تقوم الاشتراكية .

« لم نقل اننا سننتقم . لم نقل : ان الطبقة العاملة ستهزم الطبقة الاخرى ، وستقضي عليها وتصادر كل اموالها . ليست هذه اشتراكيتنا . ان اشتراكيتنا اشتراكية قائمة على الاخاء والوحدة الوطنية » .

ويفتخر عبد الناصر بسلمية ثورته ولا دمويتها . آلينا على انفسنا ، كما قال ، ان نحقق الاشتراكية « بالوسائل السلمية ، بدون حرب اهلية ، بدون دماء ، بدون انتقام » . « كان لا بد ان تجرد الطبقة التي تحكمت فينا في الماضي من اسلحتها بطريقتنا ، بطريقة سلمية ، وبطريقة ليس فيها دماء ، بطريقة تتمشى مع طبيعتنا ، بطريقة تتمشى مع تقاليدنا العربية » .

ومن رأي عبد الناصر ان تحقيق التغييرات الجبارة التي حصلت حتى الآن بواسطة الوسائل السلمية انما هو اقوى دحض للرأي القائل بان الاشتراكية السلمية غير ممكنة . وهو يدل ايضاً على امكان تحقيق ما تبقى من اهداف الاشتراكية بوسائل سلمية مماثلة . ويجب الا يُسعى الى الاهداف السلمية التي للاشتراكية عن طريق وسائل مناقضة لتلك الاهداف . ويرى عبد الناصر ان في قراره هذا ، بتحاشي الظلم في عملية تحقيق العدل ، تكمن مميزات اشتراكيته ، التي تجعلها فريدة في نوعها : « ان الثورة الاشتراكية التي تشتعل اليوم في هذه الجمهورية ليست حدثاً بسيطاً ، بل هي حدث عظيم . فاننا نطبق الاشتراكية باسلوب ينبع من ارادتنا ، وبوسائل تناسب طبيعتنا . اننا نحقق العدالة الاجتماعية ونعمل من اجل محو الامتيازات الطبقية بوسائل سلمية وبدون عنف . ظن البعض ان هذا مستحيل . رأوا انه يجب علينا تحطيم الطبقة الرأسمالية بالقوة . ومع هذا اثبتنا ان غايتنا عملية . فقد نجحنا في القضاء على الاقطاع وفي تهديم دكتاتورية رأس المال وفي تأسيس العدل الاجتماعي ، ذلك كله بوسائل سلمية » . « ان هذه الثورة ثورة جديدة في التاريخ » .